٨٠,٦ نسبة نمو إنتاج محافظة الحديدة من الحبوب

■ ،كتب/منصور شايع

سجل معدل النمو السنوي لمحاصيل الحبوب بمحافظة الحديدة خلال عام ٢٠١٠م بلغ حوالي ٨٠,٦٪ . حيث وصل إجمالي إنتاج المحافظة من الحبوب نحو ٢٠٩ آلاف و٥٩٦ طنا مقابل ١١٦ الفا و٢٣ طنا في العام السابق ٢٠٠٩م بزيادة بلغت حوالي ٩٣ الفا و٥٧٣طنا .

وأوضحت بيانات صادرة عن الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري حصلت عليها "الثورة" أن المساحة الزراعية المنتجة لمحاصيل الحبوب بالمحافظة ارتفعت من حوالي ١٥٨ الفا و٩٣٥هكتاراً في ٢٠٠٩م إلى ٢٢٣ الفا و٥٩٥ هكتاراً في ٢٠١٠م مسجلة زيادة بلغت ٦٥الفا و٥٠٢ هكتاراًات وبمعدل نمو سنوي ٤١,٤٪ في المساحة.

وشهدت محاصيل الحبوب في محافظة الحديدة نمواً متباينا خلال الخمس سنوات الماضية حيث سجلت الكمية في عام ٢٠٠٦م نحو١٥١ الفا و٣٢١ طنا في مساحة زراعية ١٦٨الفا و ٣١٠ هكتاراً لتصل الكمية في العام التالي إلى نحو ١٨٧الفا و١٨٩ طنا في مساحة زراعية ١٩٥ الفا و٢٤٣هكتاراً حتى بلغت كمية إنتاج محافظة الحديدة في ٢٠٠٨م حوالي ١٤٠ الفا و٤٤٤ طنا في مساحة زراعية ١٦٥ الفا و٩٢٥ هكتاراً .

وارجع محللون اقتصاديون السبب وراء نسبة النمو العالية في كمية إنتاج الحبوب في الحديدة خلال الموسم الزراعي ٢٠١٠م إلى كمية الأمطار الغزيرة التي شهدتها المحافظة ومعظم محافظات الجمهورية في تلك الفترة مقارنة بالموسم السابق ، خاصة وأن اليمن عموما تعتمد في زراعة الحبوب على مياه الأمطار . مشددين على أهمية التوسع في زراعة الحبوب عموما والقمح على وجه التحديد في سبيل الوصول إلى ابسط ما يمكن من الاكتفاء الذاتي من الغذاء خاصة وأن بلادنا تعتمد بنسبة ٩٥٪ في تغطية احتياجاتها من القمح بالاستيراد من الخارج . مطالبين الجهات المعنية بالتركيز في هذا الجانب على زراعة المناطق الواعدة والقابلة للتوسع في زراعة هذا المحصول الاستراتيجي والتي تتركز في محافظات حضرموت وشبوة ومأرب والجوف وغيرها.

إزالة المباني العشوائية بعدن

■ ،عدن / سبأ

نفذ فرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني ومكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة عدن أمس حملة لإزالة الأبنية العشوائية في المنطقة المطلة على الطريق الدائري بمديرية المعلا .

وقامت فرق فرع الهيئة والأشغال بإزالة كافة الأبنية العشوائية التي تم استحداثها على أرصفة الطريق من قبل مجموعة من سماسرة الأراضي شوهت المظهر الجمالي للمدينة ملحقة الضرر الكبير بالمخططات العمرانية كما أضرت بالجدار الساند للطريق العام .

وأوضح مصدر مسؤول بالسلطة المحلية بمحافظة عدن لـ«سبأ» أن السلطات المختصة بالمحافظة تعكف حاليا على جمع المعلومات واستكمال الإجراءات لإحالة المتسببين بتلك الأعمال إلى نيابة الأموال العامة .

فيما لفت المصدر إلى ان عناصر خارجة عن النظام والقانون قامت بإطلاق النار على احد إفراد الحماية المكلفين ضمن فرق الإزالة أدت إلى إصابته بجروح نقل على أثرها للمستشفى ، كما تم القبض على احد المسلحين بينما لاذ آخر بالفرار .. ونبهت الأجهزة الأمنية بمحافظة عدن من التجوال بالسلاح داخل المدينة .. مؤكدة ان أي عناصر ستضبط بالسلاح ستكون عرضة لكافة الإجراءات القانونية وسوف تتحمل تبعات ونتائج ذلك .

من جانبها عبرت السلطة المحلية بمحافظة عدن عن تقديرها للفرق الميدانية التي قامت بتنفيذ الحملة.. ووجهت بعدم دخول أي مواد بناء من مدخل كالتكس عبر الطريق البحري أو مدخل العريش بصورة مؤقتة وحتى إشعار آخر حتى يتم جمع تراخيص البناء لتحديد أماكن البناء الممنوحة تراخيص رسمية والتي لديهم عقود قانونية وتحديد كميات مواد البناء المطلوبة وبصورة تمنع دخول مواد بناء تستخدم للأغراض العشوائية

اليمنيون يبتهجون سياسيا ويتجرعون الحنظل اقتصاديا!!

يعيش اليمنيون هذه الأيام على مشاهد انفراج في الأزمة السياسية لكن في الجانب الآخر تشتد أزمتهم المعيشية يوما عن يوم فهناك شحة في فرص العمل وضيق في العيش وأزمات لا تنتهي في الغاز المنزلي و ارتفاع في أسعار المواد أو السلع الغذائية' معاناة يكتوي بنارها يوميا المواطن الغلبان الذي لا حول له ولا قوة ومع ذلك تطل تقارير وزارة الصناعة والتجارة برأسها لتبشر بتراجع في الأسعار ولكن في الخيال وليس في الواقع.

استطلاع/عبدالله الخولاني

● تفاجأ المستهلك اليمني بزيادة كبيرة في معظم السلع الغذائية والمواد والاستهلاكية، حيث شهدت أسعار هذه السلع في الأسواق المحلية ارتفاعا كبيرا وتبايناً سعريا كبيرا وكشفت جولة ميدانية قامت بها الثورة عن وجود اختلافات سعرية واضحة بين المحال التجارية، خاصة في أسعار السلع الغذائية الأساسية، حيث يلاحظ عند مقارنة الأسعار بين محل وآخر وجود فوارق سعرية تصل إلى ١٥٪

قلق

●أثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية بصورة مبالغ فيها مؤخرا قلقا متزايدا لدى المواطنين خصوصا محدودي الدخل الذين يشكون من أوضاع معيشية صعبة، في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات بين أوساط المواطنين بضرورة تحرك الجهات ذات العلاقة لمكافحة الارتفاع الجنوني في أسعار المواد والسلع الغذائية.

عبدالله المتوكل – موظف حكومي _ يرى انها أزمة مجتمعية حقيقية، فهذه الفئة من التجار تجد في أوقات الأزمات بيئة خصبة لجني الأرباح والتلاعب بأقوات الناس يقول الحاج عبدالله(٦٤ عاما) أب لخمسة أبناء، إن الزيادات بلغت من ١٥ إلى ٣٠٪، متذمرا، بما سماه "لا مبالاة بقدرة المواطن الشرائية.

أسعار مرتفعة

● ويقول سالم الدبعي –إن الأسعار ارتفعت بشكل مفاجئ وبنسب عالية تتراوح بين ٣٠إلى ٤٠ بالمائة مع مطلع الشهرالجاري، مضيفا أن "هذه الزيادات غير مبررة على الإطلاق.

ويؤكد المواطن منصورالزبيري– أن زيادة الأسعار بصورة مفاجئة يدل على أن العملية كلها ارتجالية وتخضع للأمزجة، وليس لزيادة تفرضها ظروف السلعة وتقلبات الأسعار العالمية ولكن وزارة التجارة تقول إن جانباً من ارتفاع الأسعار في السوق المحلي يعود الى ارتفاع تكلفة الشحن الداخلي.

تنسيق

● جمعية حماية المستهلك من جانبها تؤكد أن ليس من حق أي جهة رفع الأسعار السلع بشكل كبير إلا بعد الرجوع إلى الجهات الحكومية المعنية وذلك بهدف إبداء الأسباب والمبررات لهذه الزيادة والاتفاق على نسبتها إن كانت المبررات منطقية، ومواعيد البدء في تنفيذها في الأسواق المحلية، مع ضرورة وقف هذه الزيادة متى زالت المبررات الداعية لها وتشير الى أن هناك مغالاة في الأسعار محليا.

دفاع

● دافع التجار عن ما ألصق بهم من تهم الجشع والانتهازية والتلاعب وحتى اتهامهم بعدم الوطنية. وأكدوا أن المواطنين يفعلون ذلك ولو كانت الزيادة بفعل تأثير ارتفاع الأسعار عالمياً، ولكنهم أقروا بأن هناك فئة قليلة من الجشعين الذين ينتهزون الفرص لرفع الأسعار.

ويرى المواطن صالح البشري –أن أكثر ما يؤثر في الأسر اليمنية في هذا الارتفاع هو الزيادة الكبيرة في سلع الألبان ومشتقاتها والزيوت.

احتكار

وارجع اقتصاديون هذه الارتفاعات إلى الممارسة الاحتكارية في السوق المحلية وضعف الرقابة من قبل وزارة الصناعة والتجارة على الأسواق .مؤكدين أن حرية السوق لا تعني ترك الحبل على الغارب والتلاعب بأقوات المواطنين فاقتصاد السوق يعني المنافسة العادلة وعدم الاحتكار ،متوقعين أن ينعكس ارتفاع سعر النفط على أسعار المواد الاستهلاكية بسبب زيادة تكاليف النقل البري والبحري والجوي،

بلد المنشأ

وبحسب صالح ردما –تاجر فإن أن أسعار الحليب والأجبان زادت خلال الشهرين الماضيين بنحو ٣٠٪، وأن الزيادة جاءت من المصدر، مشيرا إلى أن مبيعات بعض الأنواع تراجع كثيرا وخصوصا الحليب الذي زاد سعره نحو ٢٠٪.مضيفا إن هناك استياء كبيرا من المستهلكين جراء تلك الزيادات، ولكن التجار يشترون ، السلع بأسعار عالية ونضطر لتحميل الزيادات على المستهلك"، نافيا رفع هامش الربح لديهم؛ لأن الأمور لا تحتمل أكثر من ذلك".

استياء المستهلكين

● وطالب المواطن محمد الشرماني(٣٥ سنة – موظف) وزارة الصناعة والتجارة بالتدخل لوقف تلك الارتفاعات الكبيرة التي صارت تتم بشكل شهري إن لم يكن يوميا.وأضاف أنه يشعر أن هناك زيادات في كل مرة يشترى فيها مواد غذائية، "كل أسبوعين أشتري أغراض المنزل وبنفس الكميات، وأجد زيادة في كل مرة،

اعتراف

● من جهته، أقر سالم الشرعبي مدير مبيعات في أحد المراكز التجارية ، أن هناك عددا من السلع شهدت ارتفاعا كبيرا في أسعارها ومنها الحليب بأنواعه، والزبدة، ،والأجبان، وزيوت الطبخ، وبعض العصائر واللحوم،ومادة الدقيق وتراوحت الزيادة في أسعارها بين ٢٠ إلى ٣٠٪.

وأضاف أن تلك الزيادات أضرت بالمستهلكين الذين تذمروا من تلك الزيادة، وأدت إلى تراجع الطلب على بعض الزيوت التي كانت مرغوبة لدى بعض المستهلكين، وكذلك الأجبان وحليب البودرة.ونفى أن يكون سبب الارتفاع داخليا، ولكن يأتي ذلك نتيجة ارتفاعات عالمية على كثير من المنتجات وارتفاع أسعار الشحن وغيرها من العوامل المرتبطة بالاقتصاد العالمي.وشدد على أهمية الاعتماد على المنتجات المحلية وإحلالها بدلا من المستورد بما يساهم في تخفيض الأسعار أو على الأقل تثبيتها.

النفط

من جهته، قال سليم شرهان–تاجر– إن ارتفاع الأسعار بشكل عام يعود إلى التضخم العالمي ، ولكن ارتفاع أسعار النفط انعكس سلبيا بشكل كبير على كثير من المنتجات، سواء كانت صناعية أم غذائية، كما انعكس على ارتفاع أسعار الشحن مما تسبب في تحميل تلك الارتفاعات على المستهلك النهائي". داعيا المستهلك أن يعي ما يستهلك، وترشيد استهلاكه لمختلف السلع،

هامش الربح

● ويؤكد خبراء الاقتصاد أن ارتفاع هامش الربح لدى عدد من تجار التجزئة والمواد الغذائية ، هو ما أسهم في زيادة الأسعار للسلع الأساسية.موضحين أن الزيادة في هامش الربح أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية مع الزيادة العالمية للسلع.

لافتين إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في اليمن مقارنة مع انخفاض الأسعار عالمياً، أصبح مألوفاً في بلد تسيطر عليه الاحتكارات، لكن جميع المبررات التي ساقها المستوردون تصبح واهية مع مراقبة أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

مناقشة آلية استكمال تنفيذ مشروع حاجز الدهماء المائي بالرياشية في رداع

■ ،رداع/محمد المشخر

ناقش اجتماع عقد أمس بمحافظة البيضاء برئاسة مدير عام مكتب الزراعة والري بالمحافظة المهندس احمد سالم الحضرمي آلية استكمال مشروع تنفيذ حاجز الدهماء بقرية قراضة بمديرية الرياشية العليماء بمنطقة رداع والبالغة تكلفته ١٧٣ مليون ريال بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بوزارة الزراعة والري.

واستعرض الاجتماع الذي حضره مدير عام مديرية الرياشية علي موسى الشتيمي المعوقات والإشكاليات التي تواجه العمل بتنفيذ المشروع المائي بهدف إيجاد الحلول والمعالجات لتلافيها خلال المرحلة القادمة.

واقر الاجتماع استدعاء جميع المستفيدين من المشروع من اجل تشكيل لجنة مستفيدين لعمل برنامج تنظيم آلية الري من المخزون المائي للحاجز والاستفادة من مياه السيول المزمع تخزينها بالحاجز وكذلك مياه الغيل وتوزيعها بحسب الأعراف السائدة بقرى وعزل المديرية.

وأكد المجتمعون على ضرورة تكاتف الجهود لإنجاز واستكمال المشروع ومتابعة كافة الجوانب الفنية والخطوات الإجرائية لتنفيذ هذا المشروع مشددين على أهمية تفعيل دور لجنة تسيير المشروع وانتظام اجتماعاتها ولجنة المستفيدين دورها ومهامها في متابعة خطوات التنفيذية للمشروع وفقاً وبرنامجه الزمني.

وفي الاجتماع وجه مدير عام مكتب الزراعة بالمحافظة بسرعة الإنجاز في استكمال تنفيذ المشروع المائي الكبير لتغذية المياه الجوفية وبما يسهم في الحفاظ على استمرارية توفير المياه للتنمية الزراعية في مديرية الرياشية ومنطقة رداع ،. إضافة إلى التنسيق مع قيادة السلطة المحلية بالمديرية لتذليل كافة المعوقات التي قد تعترض أعمال وأنشطة المشروع المائي والزراعي الهام.

ودعا المهندس الحضرمي إلى إيلاء القطاع الزراعي المزيد من الاهتمام من خلال التوسع في الرقعة الزراعية والعناية بالتنمية الزراعية كقطاع واعد.

حضر الاجتماع عضو المجلس المحلي بمديرية الرياشية صالح الاحوس وعدد من المهندسين المختصين بمكتب الزراعة بالمحافظة.

تأهيل ٢٥ مزارعاً حول زراعة محصول البطاطس بحضرموت

■ ،سيئون/ الثورة/ احمد سعيد بزعل

نفذ مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة وحدة حضرموت أمس بمنطقة عدب بمديرية وادي العين وحوره في محافظة حضرموت يوماً حقلياً لمزارعي محصول البطاطس البالغ عددهم (٢٥) مزارعاً من محافظات (حضرموت الوادي - ذمار - عمران - إب) حيث تعرف المزارعون في هذا اليوم على زراعة محصول البطاطس بنظام الري بالتنقيط (جي آر) بمزرعة المزارع هادي مبروك برقعان حيث بلغت المساحة المزروعة بالمزرعة (٢٠) هكتاراً منها مساحة حقل الري بالتنقيط (جي ار) (٥) هكتارات.

وفي حقل التدشين أكد المهندس أبوبكر عبدالله عبيد مدير الوحدة الحقلية لمشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة وحدة حضرموت ان هذا اللقاء الذي جمع عدداً من المزارعين من اربع محافظات يمنية جاء بهدف تبادل الخبرات وإعطاء كل مزارع ماعنده من خبرات ومعارف في هذا الجانب الزراعي للمزارع الآخر حتى تعم الفائدة في كل المناطق التي تختص بزراعة البطاطس بشكل رئيسي والمحاصيل والخضروات الزراعية الأخرى ولتخفيف كلفة المنتج الزراعي.

لافتا إلى أن التكلفة الأساسية للمحاصيل تأتي من خلال العناية والاهتمام بالعمليات الزراعية المختلفة بما فيها عمليات الري حيث أن الري مكلف للمزارعين بشكل غير عادي، نظراً لارتفاع تكلفة المستلزمات.

مشيراً إلى أن مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة يقدم شبكات الري بدعم (٥٠٪) للمزارعين وذلك بهدف تحسين نوعية المنتج وخفض كلفة الإنتاج مما يعكس نفسه على زيادة دخل المزارع في الوطن بشكل عام.

شاكرا في ختام كلمته السلطة المحلية بمديرية وادي العين وحوره على تعاونها في تنفيذ كثير من الأنشطة التي ينفذها المشروع في هذا الجانب.

حضر فعاليات اليوم الحقلي الإخوة ربيع سالمين بارباع مدير مكتب الزراعة بمديرية وادي العين وحورة وعلي عمر الجريري رئيس قسم ارشاد الري وخليل حماد فتي مراقبة المياه ومحروس علي بن سلم مساعد رئيس قسم ارشاد الري وأحمد صالح باصالح رئيس قسم الري وعدد اخر من المسئولين بالمديرية.